عقدت اجتماعها الثالث في إطار الروابط الأخوية الثنائية والمصالح المشتركة بين البلدين

نمر الصباح: لجنة التنسيق «الكويتية ـ السعودية».. نموذج للتكامل الثنائي

■ اقتراح كويتي لإنشاء آلية توافقية للمعاملات الضريبية بالمشاريع البترولية في المنطقة المقسومة ■ دراسة فرص تطبيق نقطة الأمن الموحدة بين مطارات الكويت والسعودية لتقليص انتظار المسافرين

عقدت لجنة التنسيق في مجالات الطاقة والاقتصاد والتجارة والصناعة، المنبثقة عن مجلس التنسيق الكويتي ـ السعودي، اجتماعها الثالث في الكويت أمس، حيث ترأس الجانب الكويتي للجنة وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر الصباح، فيما ترأس الجانب السعودي وكيل وزارة الطاقة للعلاقات والتعاون الدولي د.ناصر الدوسري.

وذكرت وزارة النفط، في بيان صحافي، أن الاجتماع يأتي في إطار الروابط الأخوية بين الكويت والسعودية والعلاقات الثنائية والمصالح المشتركة التي تربط البلدين الشقيقين.

نموذج فعال

ونقل البيان عن الشيخ د.نمر الصباح إشادته بالتقدم المحرز في أعمال لجنة التنسيق في مجالات الطاقة والاقتصاد والتجارة والصناعة، مؤكدا أهمية استمرار التعاون بين الجانبين وتفعيل دور المبادرات ومذكرات التفاهم والاتفاقيات المنبثقة من اللجنة.

وأعرب الصباح عن بالغ التقدير للجهود المشتركة التي تجمع البلدين الشقيقين في إطار مجلس التنسيق الكويتي ـ السعودي، واصفا المجلس بنموذج الفعال للتكامل الثنائي ورؤية مستقبلية مشتركة تسهم في تعزيز المصالح الحيوية للبلدين وتدعم أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

وقال إن الاجتماع امتداد لمسار متين بدأ منذ الاجتماع الأول بالكويت، والذي أثمر توقيع العديد من المبادرات ومذكرات التفاهم بمختلف المجالات، واستكمل الاجتماع الثاني بالرياض هذا الزخم بإضافة مبادرات جديدة أسهمت بصورة مباشرة في رفع وتيرة التعاون وتعزيز التكامل بين مؤسسات البلدين عبر المبادرات المشتركة وتبادل الخبرات وبناء مسارات عملية قابلة للتنفيذ.

وذكر الصباح أن اجتماع اللجنة يؤكد التزام الجانبين بالمضي قدما في تفعيل ما تم الاتفاق عليه واستكمال ما بدأه فريقا العمل من خطط وبرامج مشتركة تخدم الأهداف الاقتصادية والتنموية للبلدين، مضيفا أن ما تحقق خلال الفترة الماضية يعكس قناعة راسخة لدى البلدين بضرورة بناء شراكات اقتصادية وتنموية متقدمة ويجسد التوجيهات السامية لقيادتي البلدين في دعم التكامل والتنسيق الثنائي على أعلى المستويات بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة ويعزز المصالح المشتركة في منظومة الطاقة والاقتصاد والتجارة والصناعة.

وأكد التزام الكويت بمواصلة هذا النهج والعمل مع الأشقاء في المملكة على تنفيذ المبادرات والمشروعات والمذكرات المنبثقة عن اللجنة وترجمة ما يتم الاتفاق عليه إلى برامج عمل قابلة للقياس والتنفيذ بما يحقق النتائج التي يتطلع إليها الجميع.

مبادرات جديدة

وذكر البيان أن أعضاء اللجنة من الجانبين استعرضوا أبرز المنجزات وآخر المستجدات التي تم الاتفاق عليها في أعمال الاجتماع الثاني للجنة الذي تم عقده في الرياض ديسمبر الماضي والمتضمن 17 مبادرة في مجالات الطاقة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناعة والجمارك والطيران المدني، إضافة إلى 6 اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات الاقتصاد والتخطيط والطيران المدني وحماية المنافسة وتنمية الصادرات والمسائل الجمركية والرقابة التجارية وحماية المستهلك.

وأفاد بأن الجانبين اتفقا خلال الاجتماع على إضافة مبادرتين جديدتين هما، التعاون في مجال الإحصاء والتعاون في مجال المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية والمساهمة في تطوير سياسات تعزيز المنافسة.

وبين أن الجانبين اتفقا كذلك على تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة المختلفة، وهي البترول والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وسلاسل الامداد والتوطين والهيدروجين النظيف والاقتصاد الدائري للكربون. وأشار إلى أنه تم الانتهاء من إعداد التصاميم والدراسات الهندسية الأولية لمشروع تطوير حقل الدرة وتم طرح حزمة من مناقصات المشروع للمقاولين المعتمدين للمرافق البحرية والبرية.

وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر الصباح ووكيل وزارة الطاقة للعلاقات والتعاون الدولي بالسعودية د.ناصر الدوسري عقب التوقيع على محضر اجتماع اللجنة

آلية توافقية للمعاملات الضريبية

ولفت البيان إلى أن الجانب الكويتي اقترح خلال الاجتماع إنشاء آلية توافقية للمعاملات الضريبية للمشاريع البترولية في المنطقة المقسومة، إضافة إلى التعاون وتبادل الخبرات ونقل المعرفة الفنية في مجالات النمذجة الرقمية لخطط الطوارئ البترولية، مبينا أنه تم الاتفاق على أن تتم دراسة ومراجعة مقترحات الجانب الكويتي من قبل الجانب السعودي عبر التنسيق المشترك بين الجانبين وذلك تمهيدا للمضي في البت فيها وإعداد خططها ومستهدفاتها.

وأضاف أن الجانبين أكدا مواصلة تعزيز التعاون الثنائي المشترك في مجال استدامة وتطوير سلاسل إمداد قطاع الطاقة، حيث شملت المناقشات استعراض سبل تأمين سلاسل الإمداد وتبادل الخبرات والمعرفة حول أفضل الممارسات في مجال توطين الوظائف، كما اتفقا على تشجيع تبادل الفرص التجارية في مشاريع الطاقة بما يدعم الأهداف المشتركة لتعزيز أمن الطاقة.

وقال إن الجانبين أشادا بما تم تحقيقه من تعاون مشترك، حيث شهدت العلاقات التجارية تقدما ملحوظا، كما عمل الجانبان على تعزيز التواصل بين الجهات المعنية وتفعيل دور القطاع الخاص في تطوير الشراكات التجارية.

رفع مستوى التنسيق

وأشار البيان إلى أن الاجتماعات الثنائية والزيارات المتبادلة أسهمت في رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية ومعالجة عدد من التحديات التي تواجه حركة السلع والخدمات بين البلدين.

وحول التعاون في مجال الصناعة، ذكر البيان أنه تم الاتفاق على مبادرة مصانع المستقبل ومبادرة التكامل في سلاسل الامداد ومبادرة قواعد المنشأ.

وعن التعاون في مجال الطيران المدني، أوضح أن سلطتي الطيران المدني في البلدين شددتا على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي في مجال أمن الطيران واتفقتا على بحث فرص انضمام دولة الكويت إلى البرنامج التعاوني لأمن الطيران في الشرق الأوسط لما يمثله ذلك من قيمة استراتيجية تسهم في دعم قدرات أمن الطيران وتعزيز العمل المشترك بين دول المنطقة.

وأشار إلى أن الجانبين اتفقا على دراسة فرص تطبيق نقطة الأمن الموحدة بين مطارات السعودية ومطار الكويت الدولي لما لها من أثر إيجابي في تسريع إجراءات الرحلات المواصلة وخفض زمن انتظار المسافرين ورفع مستوى رضا العملاء وكفاءة تشغيل المطارات، كما يسهم ذلك في تحسين الجدولة التشغيلية لشركات الطيران عبر تقليص فترات التوقف في الساحة إضافة إلى تعزيز التعاون الأمني والتقني من خلال تبادل أفضل الممارسات والبيانات المتعلقة بإدارة المخاطر وتقييم التهديدات.

ولفت إلى أن سلطتي الطيران المدني في البلدين اتفقتا أيضا على عقد جلسة مباحثات لمناقشة والنظر في توقيع مذكرة تفاهم أو سجل مشاورات خاص في تحديث الترتيبات الخاصة في الأمور التشغيلية بما يدعم نمو الحركة المتزايدة بين البلدين الشقيقين خلال الربع الأول من عام 2026، إذ اتفقتا على قيام الجانب السعودي بتزويد الجانب الكويتي بقائمة مطارات السعودية والمصنفة دوليا وإقليميا ومحليا لمشاركتها مع الناقلات الوطنية الكويتية لدراسة التشغيل بين الجانبين.

عقب إقرار مجلس الوزراء مشروع المرسوم بقانون بإضافة المادة (12 مكرراً) لقانون تنظيم تراخيص المحال التجارية

تجريم «الحوالة البديلة» وتشديد الرقابة على الصرافة غير المرخصة

■ الحبس 6 أشهر وغرامات مالية تصل إلى 3 آلاف دينار لمن يتعامل بالعملات المحلية أو الأجنبية داخل الكويت وخارجها دون ترخيص

■ تشديد العقوبة عند تكرار المخالفة أو عند مزاولتها في إطار منشأة تجارية لتصل إلى 20 ألف دينار.. ويجوز الحكم بإغلاق المنشأة

■ الحوالة البديلة أسلوب لتحويل الأموال خارج النظام الرسمي.. عبر وسطاء يتسلمون المبالغ بالداخل وتسليم ما يعادلها بالخارج

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أن مجلس الوزراء أقر مشروع المرسوم بقانون بإضافة المادة (12 مكررا) إلى قانون تنظيم تراخيص المحال التجارية رقم (111) لسنة 2013، في خطوة تشريعية نوعية تستهدف تجريم ما يعرف بـ «الحوالة البديلة» أو (Alternative Remittance Systems)، والتي تعد من أخطر الممارسات المالية غير القانونية وأكثرها تهديدا للأمن المالي والاقتصادي للدولة.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي، أن هذا التعديل يأتي ضمن جهود الكويت لتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة، وإغلاق القنوات غير النظامية التي قد تستغل في تمرير الأموال بعيدا عن أعين الجهات الرقابية.

وتعرف الحوالة البديلة بأنها أسلوب لتحويل الأموال يتم خارج النظام المالي الرسمي، حيث يعتمد على وسطاء أفراد يتولون استلام المبالغ داخل البلاد وتسليم ما يعادلها في الخارج عبر شبكات غير مرخصة، من دون المرور عبر المصارف أو شركات الصرافة النظامية ودون وجود أي مستندات أو سجلات مالية معتمدة. وهذا النوع من التحويلات ينشئ اقتصادا موازيا يتحرك خارج المعايير الرقابية والضوابط المحاسبية، ويتيح مجالا واسعا لاستغلاله في عمليات غسل الأموال وتمويل الأنشطة المحظورة، كما يخل بمبدأ المنافسة العادلة ويقوض الثقة في سلامة النظام المالي والاستثماري للدولة. وأشارت الوزارة إلى أن توسع هذه الظاهرة يتعارض مع المعايير الدولية للامتثال المالي، ويضعف قدرة الجهات المختصة على مراقبة التدفقات النقدية وضمان سلامتها، الأمر الذي يستوجب تدخلا تشريعيا واضحا وفعالا.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce & Industry
State of Kuwait | دولة الكويت

وبموجب المادة الجديدة (12 مكررا) أصبح التعامل بالعملات المحلية أو الأجنبية، بيعا أو شراء أو تحويلا، داخل الكويت أو خارجها، نشاطا محظورا لمن يمارسه دون ترخيص رسمي من الجهة المختصة. وتترتب على ذلك عقوبات تصل إلى الحبس لمدة 6 أشهر، وغرامات مالية تصل إلى 3 آلاف دينار، مع تشديد العقوبة عند تكرار المخالفة أو عند مزاولتها في إطار منشأة تجارية تصل إلى 20,000 دينار، حيث يجوز الحكم بإغلاق المنشأة أو أحد فروعها، ومصادرة الأموال والأدوات المستخدمة، ونشر الحكم في الجريدة الرسمية.

كما أسند إلى النيابة العامة اختصاص التحقيق والادعاء في الجرائم الواردة في هذه المادة، بما يضمن معالجة فعالة لهذه القضايا وتسريع إجراءاتها.

وأكدت الوزارة أن تعديل قانون تنظيم تراخيص المحال التجارية يشكل ركنا أساسيا في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر التي تحدثها التحويلات غير النظامية، ويسهم في رفع مستوى الامتثال المالي في السوق الكويتي وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين، إضافة إلى دعمه المباشر لجهود الدولة الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وترسيخ مبادئ الشفافية والانضباط في القطاع المالي. وشددت وزارة التجارة والصناعة على أن الدولة لن تتهاون مع أي ممارسة تمس سلامة النظام المالي أو تهدد استقرار السوق، وأن تجريم الحوالة البديلة وتشديد الرقابة على أنشطة الصرافة غير المرخصة يمثلان جزءا من التزام وطني راسخ لبناء بيئة مالية آمنة وشفافة وخالية من الأنشطة غير المشروعة.

وأكدت الوزارة أن القانون سيطبق على الجميع بلا استثناء، وأن حماية الاقتصاد الوطني تتطلب التزاما كاملا بالإطار القانوني المنظم لهذه الأنشطة، بما يعزز استقرار الدولة وثقة المتعاملين في السوق.

في ظل التقدم بالإصلاحات وقانون التمويل الجديد وقوة وضع الأصول الحكومية

«المركز»: ترقية تصنيف الكويت السيادي تدعم الزخم الإيجابي للمشهد الاقتصادي

MARKAZ

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر نوفمبر 2025 أن المؤشر العام لبورصة الكويت تراجع خلال الشهر، وسط مناخ استثماري سلبي عالميا، وعمليات جني أرباح من قبل المستثمرين، ومع ذلك، كان التراجع أقل حدة مقارنة بمعظم الأسواق الخليجية الأخرى.

وذكر «المركز» في تقريره أن المشهد الاقتصادي الكويتي كان إيجابيا في نوفمبر، خاصة بعد ترقية وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني السيادي إلى (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى التقدم في الإصلاحات المالية، وقانون التمويل الجديد، وقوة وضع الأصول الحكومية، على الرغم من استمرار العجز والاعتماد على النفط والغاز.

وقد نما سوق الائتمان المحلي بنسبة 7,5٪ منذ بداية العام، مدفوعا بزيادة كبيرة في الإقراض للمؤسسات المالية، وتعاف مستقر في الائتمان السكني والتجاري، مما عوض التراجع في قطاعي النفط والعقارات.

وفي الوقت نفسه، تسارع أداء القطاع الخاص غير النفطي، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 52,8، مدعوما بزيادة الإنتاج والطلبيات الجديدة وأعلى مستوى ثقة للشركات منذ يونيو، مما يرسخ أساسا متينا للنمو الاقتصادي المتوقع بنسبة 2٪ حتى عام 2028. وأشار التقرير إلى أن جميع مؤشرات الأسهم في الأسواق الخليجية، باستثناء السوق العماني، أنهت الشهر على تراجع، حيث سجل مؤشر ستاندرد آند بورز الخليجي المركب تراجعا 7,4٪، وتراجع هذا المؤشر بشكل متواصل طوال شهر نوفمبر، بسبب المعنويات السلبية العالمية، مما أدى إلى خسائر واسعة النطاق في أسواق السعودية ودبي وأبوظبي وقطر والبحرين.

ولفت التقرير إلى أن أسواق الأسهم العالمية سجلت مكاسب هامشية بلغت 0,2٪ في نوفمبر 2025،، وفقا لمؤشر مورغان ستانلي العالمي، مما يعكس شهرا من الأداء المتفاوت مدفوعا بشكل رئيسي بتقلب توجهات المستثمرين نحو الأسهم المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتوقعات السياسة النقدية الأميركية. كما شهد مؤشر ستاندرد آند بورز 500 زيادة طفيفة بلغت 0,1٪ في نوفمبر، حيث تم تعويض المخاوف المستمرة بشأن التقييمات العالية للأسهم وربحية استثمارات الذكاء الاصطناعي إلى حد كبير بارتفاع في أواخر الشهر، مدفوعا بتعليقات متساهلة صادرة عن الاحتياطي الفيدرالي وآمال خفض سعر الفائدة في ديسمبر.

«المركزي»: لمواكبة التطورات المتسارعة وتعزيز إجراءات الحماية وأمن المعلومات

إطار جديد للمرونة السيبرانية والتشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية

أعلن بنك الكويت المركزي عن إصدار وثائق «إطار المرونة السيبرانية والتشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية»، المحدث لإطار الأمن السيبراي للقطاع المصرفي المحلي الصادر في عام 2020، وذلك في إطار جهود البنك المستمرة لمواكبة التطورات المتسارعة وتعزيز إجراءات الحماية وأمن المعلومات للبنوك والمؤسسات المالية المحلية.

وأشار البنك المركزي، في بيان صحافي، إلى أن الإطار المحدث يعد استكمالا لمسيرة «المركزي» بمجال تعزيز المرونة السيبرانية والتشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية، واستجابة للتطورات التي طرأت على المشهد العالمي من تسارع وتنوع للمخاطر السيبرانية وتأثيراتها على البيئات التشغيلية للمؤسسات، والحاجة إلى تطوير القدرات ليس فقط في الحماية وتأمين البنى التحتية من المخاطر بل الاستجابة الفاعلة للحوادث والأزمات التي قد تسفر عنها، ورفع القدرة على استعادة الأعمال بشكل سريع وفعال.

وأوضح البنك أن الإطار الاستراتيجي للمرونة السيبرانية والتشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية يضم عدة أطر فرعية ضمن منظومة شاملة ومتكاملة من التعليمات، وذلك كما يلي:

● إطارا لآلية العمل في مجال المرونة السيبرانية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية وتحديد منهجية العمل والاختصاصات التفصيلية لمهام ومسؤوليات أعضاء فريق المرونة السيبرانية، وذلك في مجال سرية وخصوصية المعلومات والبيانات وضمان عدم تضارب المصالح.

● إطارا للمرونة السيبرانية يتضمن الضوابط الواجب الالتزام بها في الحد الأدنى ومعايير لقياس فاعلية الممارسة بمجالات: الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، التكنولوجيا والعمليات وحماية وخصوصية البيانات، أنظمة المدفوعات، القدرات البشرية، التقنيات الناشئة (كالذكاء الاصطناعي وتحديات الحوسبة الكمومية، وغيرها)، مخاطر الحوسبة السحابية والأطراف الثالثة وسلاسل الإمداد، والمرونة التشغيلية واستمرارية الاعمال.

● إطارا تفصيليا للمرونة التشغيلية يتضمن الضوابط الواجب الالتزام بها في الحد الأدنى ومعايير لقياس فاعلية الممارسة بمجالات: الحوكمة والرقابة، إدارة المخاطر والتهديدات، إدارة استمرارية الأعمال، المرونة التكنولوجية، إدارة مخاطر الأطراف الثالثة، إدارة الحوادث والأزمات، التدريب والاختبار والتمرينات والتطوير المستمر.

● إطارا لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة وسلاسل الإمداد يتضمن الضوابط الواجب الالتزام بها في الحد الأدنى ومعايير لقياس فاعلية الممارسة في مجالات: الحوكمة والرقابة، إدارة المخاطر، إدارة التعاقدات مع الأطراف الثالثة، إدارة الحوادث مع الأطراف الثالثة، إدارة المخاطر مع المؤسسات التابعة والمماثلة، حماية سرية وخصوصية البيانات.

● إطارا لمكافحة الاحتيال يتضمن الاستراتيجية والحوكمة وإدارة المخاطر وتبادل المعلومات وإدارة الحوادث المتعلقة بالاحتيال.

● إطارا لبناء القدرات البشرية في مجال الأمن السيبراني، والذي يتضمن المتطلبات الخاصة للمؤسسات المصرفية لبناء القدرات الوطنية وتنميتها، استرشادا خبرة بنك الكويت المركزي في برنامج قادة الأمن السيبراني الرائد في دولة الكويت.

وقد تم نشر إطار المرونة السيبرانية والتشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي، ويتعين على البنوك والمؤسسات المالية المحلية تنفيذ متطلبات الإطار المشار إليه اعتبارا من تاريخه. واختتم بنك الكويت المركزي تصريحه بأن الإطار المحدث يأتي في سياق استراتيجية ورؤية بنك الكويت المركزي المتكاملة لإدارة المخاطر السيبرانية والتشغيلية للقطاع المصرفي والمالي، الذي يعتبر إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي.